

التقنية والتحويلات السياسية من الديمقراطية الليبرالية إلى الديمقراطية التداولية

قراءة في مشروع يورغن هابرماس

**Technology and Political Transformations from Liberal
Democracy to Deliberative Democracy: A Reading of Jürgen
Habermas' Project**

تاريخ النشر: 2024/10/31

تاريخ القبول: 2024/09/09

تاريخ الإرسال: 2024/05/01

الشريف زروخي¹

EMAIL : c.zerroukhi@univ-setif2.dz ، الجزائر،¹ جامعة سطيف 2،

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على طبيعة تأثير التقنية على المسائل السياسية والفضاءات العمومية، وعلى المفاهيم التي ينبغي أن تتداول بين الشركاء الاجتماعيين، من حوار وتعايش وتواصل وتفاهم، ومجتمع مدني، وديمقراطية، وفي ظل هيمنة التقنية التي من تمظهراتها وسائل التواصل الاجتماعي، والذكاء الاصطناعي، نتساءل من خلال أطروحة المفكر الألماني يورغن هابرماس حول قدرة التقنية على خلق فضاء يسمح بالحوار والتفاهم والتقريب بين المختلف، وتنشئة أفراد قادرين على التواصل في أفق الاختلاف كحق طبيعي للجميع، وحول قدرتها على تنمية القيم الديمقراطية وتعزيزها؟ يراهن هابرماس على ما يسميه بالفعل الديمقراطي التشاركي أو التداولي la Démocratie délibérative، معتبرا ممارسة الفعل الديمقراطي حق لكل مواطن على درجة من المساواة والتكافؤ، والعملية الديمقراطية صارت أكثر ارتباطا بالتقنية، أين يتم على مستوى وسائل التواصل الاجتماعي مناقشة قضايا الشأن العام وتشكيل الرأي العام.

الكلمات المفتاحية: التقنية؛ الديمقراطية التداولية؛ المواطنة؛ الفضاء العمومي؛ الفعل السياسي.

المؤلف المرسل: الشريف زروخي ، الإيميل: c.zerroukhi@univ-setif2.dz

Abstract:

This study investigates the impact of technology on political discourse and public engagement, particularly in transitioning from liberal to deliberative democracy. Through Jürgen Habermas' lens, it questions whether technology can facilitate dialogue, understanding, and unity among diverse individuals, while also fostering democratic values. Habermas advocates for deliberative democracy, where every citizen has equal rights in the democratic process. This highlights the increasing role of technology, such as social media, in shaping public opinion and engaging citizens in political discussions

Keywords: Technology; political action; liberal democracy; deliberative democracy; citizenship.

1. مقدمة:

تعيش المجتمعات المعاصرة في زمن سيطرت فيه التقنية على كل مفاصل حياتنا البشرية، هذا ما يثير إشكالات أنطولوجية وإيتيقية تتعلق بتأثير التقنية على الفضاءات العمومية، وعلى المفاهيم التي ينبغي أن تتداول بين الشركاء الاجتماعيين، من حوار وتعايش وتواصل وتفاهم، ومجتمع مدني، وديمقراطية، وعلمانية، وإذا كان من تمظهرات الثورة التقنية والرقمية وسائل التواصل الاجتماعي Social media ، والذكاء الاصطناعي artificial intelligence ، فإننا نشعر بضرورة التساؤل حول مدى قدرة التقنية على خلق فضاء يسمح بالحوار والتفاهم والتقريب بين المختلف، وتنبئة أفراد قادرين على التواصل في أفق الاختلاف كحق طبيعي للجميع، وحول قدرتها على تنمية القيم الديمقراطية وتعزيزها؟ وفي ظل طغيان التقنية حاول هابرماس المراهنة على ما يسميه بالفعل الديمقراطي التشاركي أو التداولي la Deliberative democracy، الذي يتيح للمواطنين

وعلى درجة من المساواة والتكافؤ حق المشاركة في بناء نموذجه السياسي، أين يتم على مستوى وسائل التواصل الاجتماعي مناقشة قضايا الشأن العام وتشكيل الرأي العام، ويدعونا هابرماس إلى ضرورة تأطير الوعي الجمعي برؤية فلسفية لكي لا يكون عرضة للتلاعب والأدلة والتزييف، فالتقنية تتيح فرص لكل مواطن التعبير عن رايه، وفي نفس الوقت قد تعمل على توجيه الرأي العام وأدلجته، لهذا تقع على عاتق الباحثين والمهتمين بالشأن الاجتماعي والسياسي المساهمة في بناء الوعي النقدي القادر على كشف القوى القابعة خلف التقنية وأهدافها الأيديولوجية، كما تقع على عاتق الدولة عبر مؤسساتها المختلفة توعية الفرد بإيجابيات وسلبيات وسائل التواصل الاجتماعي في ظل الذكاء الاصطناعي. وتبقى للتقنية دور في تحول المواطن من كونه مجرد عدد إلى كائن فعال قادر على صناعة القوانين وتغييرها وحتى تطبيقها. لهذا الإشكال الأساس: هل يمكن أن نلتمس حولا لهذا الوضع المأزوم داخل مشروع يورغن هابرماس؟ وكيف يمكن الاستثمار في مخرجات التقنية وتطبيقاتها المختلفة في عملية بناء الوعي الديمقراطي في صورته التداولية؟

2. البعد اليتيقي للفعل التواصلي:

حاول هابرماس Habermas Jürgen التأسيس لنظرية في الفعل التواصلي في ظل هيمنة العقل التقني على حياتنا، محاولا إسعاف البشرية للخروج من ضيق العنف والتباعد إلى أفق الحوار والتواصل، وهي نظرية تسعى إلى فهم واقع فقد تقريبا كل شروط الحوار والتواصل في صورته اليتيكية نظرا لغياب الاحترام المتبادل بين الشعوب، هذا الغياب نتجت عنه أزمات أخلاقية كان لها تأثير سلبي على كرامة الإنسان وإنسانيته، وسرعان ما تحولت إلى إشكالات أنطولوجية وانتهت إبستمولوجية، وهذا ما يبرر تناولنا للإشكالية في أفق فلسفي، بغية الوقوف على طبيعة الأزمات التي تعيشها الذات في علاقتها مع باقي الذوات، أو ما يطلق عليه هابرماس بينداتية، وغياب فعل التذاوت في أفق أخلاقي، جعل الإنسان المعاصر بلغة بول ريكور (ريكور، 2005) يعاني من مشكلة فقدانه لمعنى الحياة

الحقيقي، فلم يعد قادرا على التعرف على ذاته ولا على الآخر، فلا هو قادر على التحاور مع ذاته وعنصرها الهوياتية، ولا هو قادر على التحاور مع غيره كمختلف.

وللخروج من هذا الوضع الذي آل إليه الإنسان اليوم يدعو هابرماس إلى حوار في أفق إيتيقي، وكل فعل حوار في تصويره ينبغي أن يركز على الجانب اللغوي، وكأن به يعود إلى هيدغر الذي اعتبر اللغة سكن الإنسان الأبدي، ولم يظل هابرماس في مستوى التنظير وإنما تجاوزه إلى الجانب السلوكي أو التطبيقي، وهنا يكون قد ربط الفعل التواصل بالفعل السياسي في زمن التقنية الفائقة أو السائلة بلغة باومان، والإشكالية المطروحة هل استطاع هابرماس التأسيس لنظرية حوارية في أفق أخلاقي؟ وهل الاستناد على رؤية هابرماس تساعدنا على تقليص دوائر الخلاف والتوجه إلى الاعتراف المتبادل وتحقيق التفاهم الذي يضمن لنا العيش المشترك في ظل المختلف؟ وهل التقنية تعزز الفعل التواصل وتنمي الوعي السياسي أم تهدد الوعي السياسي نظرا لانفلاتها من الرقابة الأخلاقية؟

إن الإمساك بأطروحة هابرماس ينبغي أن يمر عبر الجهاز المفهومي الذي يشكل رؤيته السوسولوجية والفلسفية، ومن المفاهيم الأساسية نشير إلى: الفعل التواصل (Communicationnell'agir) والإتيقا (Éthique) والأخلاق (Morale) واللغة (Langage) والتداولية الشاملة (Pragmatique universelle) والحجاج (L'argumentation) والنقاش (Discussion) والحوار (dialogue) والمسؤولية (Responsabilité) والبيندائية (Intersubjectivité). والديمقراطية التداولية (Deliberative democracy) والفضاء العمومي، ويجعل هابرماس من الفعل التواصل بمثابة الرهان الاستيمولوجي الذي يمكن أن يرمم العلاقات بين الأنا والآخر، ويقرب المسافات التي صنعها العنف والإقصاء، خاصة في زمننا هذا، أين سيطرت التقنية على كل مفاصل الحياة البشرية، لكنها في المقابل لم تمكن المجتمعات من خلق فضاء يسمح بالحوار والتفاهم والخروج من حالة اللاتفاهم، بقدر ما صنعت جدران وباعدت بين المجتمعات، فصار الكل ضد الكل والكل عدو الكل، فالكل يعيش الاغتراب بكل أنواعه، اغتراب ذاتي

واغتراب مع الآخر. ولعل الأسباب تعود إلى أن التقنية ليست متاحة لكل المجتمعات بنفس الدرجة، وغياب مبدأ التكافؤ التقني، مما يجعل التقنية في خدمة أيديولوجيات الدول المتقدمة صناعيا، لكن كيف نعيد بناء الثقافات في أفق الحوار البيّناتاني؟ وهل الشخصية الحوارية شخصية ديمقراطية بالضرورة؟

3. في ماهية الفعل الديمقراطي:

يراهن هابرماس على ما يسميه بالفعل الديمقراطي، لأن الفضاء الديمقراطي هو الذي يسمح ببناء شخصية حوارية قادرة على التواصل والتفاهم، فإذا تم تنشئة الأفراد في جو ديمقراطي يؤمن بحق النقد والمعارضة والمشاركة في بناء التصورات والمفاهيم نكون قد ساهمنا في بناء مجتمع سياسي سليم يتمتع بالحصانة العقلانية، وهذه الأفكار عبر عنها تقريبا في مجمل الأعمال والنصوص التي أنتجها منها: (الحق والأخلاق)، (الحق والديمقراطية 1992)، (الفضاء العمومي)، حاول هابرماس تأسيس نظرية حول الديمقراطية بناء على رؤية فلسفية تستند للتداولية، وهي نظرية تقوم على مبدأ الحوار والنقاش كحق لكل مواطن على درجة من المساواة والتكافؤ، ويكون بذلك قد أسس لمفهوم الفضاء العمومي المشترك الذي يمارس فيه المواطن حق التفكير والنقد والمعارضة والنقاش في كل ما يتعلق بمسائل تخص حياته اليومية في ظل المصلحة العامة، فلكل مواطن الحق في مناقشة القوانين المنظمة للشؤون العامة.

وإذا كانت العملية الديمقراطية تتأسس على مبدأ الحوار فهذا يعني أنها ظاهرة غير مكتملة بقدر ماهي فعل تواصل في صيرورة مستمرة تتطور بتطور المجتمع وتغير حاجياته التشريعية، لهذا يلح هابرماس على ضرورة تدخل العقل الفلسفي في الفعل الديمقراطي خاصة في ظل الرهانات التي تشهدها المجتمعات المعاصرة، أين صار للقول الفلسفي تأثيراته البينة على الفضاءات العمومية وما تشهده من نقاشات معمقة حول قضايا التشريع والقضايا الاجتماعية التي تتوالد باستمرار وبسرعة، فالفضاء العمومي هو مجال الفعل الديمقراطي كما هو مجال القول الفلسفي، إنه فضاء مشترك ينبغي استغلاله

بعقلانية، وإلا صار منتجا للفوضى ومساهما في تزييف الوعي الاجتماعي، فكل شيء يمر عبر الفضاء العمومي، من سلطة أو عقلانية، من حوار أو هيمنة.

وربط الديمقراطية بالفضاء العمومي هو ما يطلق عليه هابرماس بالديمقراطية التشاركية أو التداولية المؤسسة على ما يسميه بأخلاقيات المناقشة أو الحوار الأخلاقي (J.habermas، 1978)، والديمقراطية التشاركية هي سبيل كل مجتمع أو ثقافة تعاني من صراع وتنافر عناصرها من الداخل، وطالما الديمقراطية مرافعة عن المصالح العامة والمشاركة بين كل المواطنين فعلى المواطن تقع مسؤولية الانخراط في نقاشات جادة في الفضاء العمومي ليسهم في بناء تصور حول المصالح المشتركة، إنها ديمقراطية تؤمن بالحوار بين الفاعلين الاجتماعيين على اختلاف رؤاهم واعتقاداتهم الدينية وقناعاتهم الفكرية وتوجهاتهم السياسية، فهي آلية لتبادل الأفكار واغنائها، ولكن الحوار بين مكونات المجتمع ينبغي أن يجري في أفق إيتيقي، أو ما يسميه هابرماس بأخلاقيات المناقشة من (معقولة، حقيقة، مصداقية).

والهدف من كل نقاش ديمقراطي هو المصلحة العامة انطلاقا من رؤية فردية أو خاصة، وكل نقاش ديمقراطي يفترض وجود مؤسسات شرعية تضمن حرية الكل في المناقشة والمشاركة في عملية بناء رؤية سياسية تعبر عن ارادة جماعية حرة. أي أنه لا يمكن الحديث عن مجتمع ديمقراطي في غياب مؤسسات دستورية لها شرعية شعبية، ويميز هابرماس بين عدة نماذج للديمقراطية، حيث تحدث عن النموذج الليبرالي وتعني المساواة أمام القانون، كما تحدث عن النموذج الجمهوري الذي يتأسس على بناء تصور عام للحياة السياسية، ويوجد النموذج التداولي وهو التصور الذي يقترحه كبديل عن كل أشكال الديمقراطية التي مورست من قبل، ويتأسس النموذج الجديد على فكرة عقلنة الفعل السياسي، وهو نموذج يجمع بين النموذجين السابقين، فيأخذ بالفردانية في الأولى وبالجماعية في الثانية (habermas، 2003). والديمقراطية التداولية أو التشاركية تقوم على مشاركة الجميع في بناء الفعل السياسي عبر الانخراط في مناقشات عقلانية بكل حرية ومسؤولية، وقد ربط هابرماس الديمقراطية بالفضاء العمومي ودعى إلى أخلة هذا

الفضاء وتأطيره بما يسميه بأخلاق المناقشة، والفضاء العمومي في رايه هو صناعة الطبقة البرجوازية التي أسست هذا الفضاء لتطوير الفعل السياسي عبر النقد والحوار والمناقشة، وهكذا ظهر ما يسمى المجتمع المدني الذي يمارس فعل الرقابة على السلطة الفعلية، وسرعان ما اتسعت دائرة الفضاء العمومي لتشمل مؤسسات ثقافية وعلمية وفكرية، لكن يعتقد هابرماس أن الفضاء العام قد تمت الهيمنة عليه من قبل الدولة والسلطة المهيمنة بما في ذلك قوى اقتصادية وإعلامية، مما يصعب من مهمة تفعيل النموذج الجديد عالميا خاصة في المجتمعات المتخلفة، التي تعرف ضعفا في مستوى الوعي، كما لا يمكن للديمقراطية التشاركية أن تتطور إلا إذا تمت عملية إعادة بناء الفضاء العام على أرضية حوارية عقلانية، وفتحه أمام النقاشات الجادة حول قضايا سياسية (تورين، 2000)، ومن الشروط الضرورية لنجاح النموذج البديل سياسيا وجود معارضة حقيقية وقوية، معارضة تملك القدرة على النقد البناء وتقديم البدائل في شكل برامج شاملة، لأن المعارضة النقدية تضمن سلامة الفعل السياسي وتحميه من كل الانحرافات، لذلك لا يمكن تصور ديمقراطية في غياب معارضة قوية كما لا يمكن تصور ديمقراطية في غياب ثقافة الاعتراف بالمختلف.

لا يتصور هابرماس مجتمع ديمقراطي بدون مواطنين أحرار يتمتعون بحق النقد والمعارضة، فكلما اتسعت دائرة الحريات كلما توجهنا صوب الديمقراطية الحققة التي تضمن استمرار المجتمع ومؤسساته وتطوره وانسجام عناصر هويته وثقافته وانفتاحه. لهذا دعى إلى تحرير الفضاء العمومي من كل سلطة مهيمنة، سواء كانت السلطة سياسية أو مالية أو ثقافية أو إعلامية. ويكون هابرماس بهذا قد قدم للدولة سبيل بناء فكرة المواطنة الحققة والمجتمع المدني الحقيقي والفعال، لأن المناقشة تنمي الشعور بالانتماء للمجموعة وتحمل المسؤوليات المصيرية، وعليه يؤكد هابرماس على الديمقراطية الحوارية (HABERMAS، 1997).

وقد عمل آلان توران على تلخيص أهم أسس الديمقراطية التشارورية عند هابرماس في النقاط التالية: الاجماع، الصراع، الحل، وبهذا يكون هابرماس عمل على تأسيس

الديمقراطية على مبدأ المصلحة العامة التي تبنى عبر الحوار والمناقشة المسؤولة، ويجعل هابرماس أخلاق المناقشة في مركز العملية التواصلية لكي يتمكن المجتمع من تجاوز الديمقراطية الليبرالية التي شأّت حياة الإنسان (تورين، 2000). كما أن الديمقراطية التواصلية هي الضامن لكي لا تنحرف السلطة عن طبيعتها إلى الهيمنة والاكراه والتسلط، وهذه الكيفية يمكن مأسسة الفعل السياسي لضمان حقوق المواطنين في الفعل السياسي عبر الحوار والمناقشة والمعارضة، ويتحول المواطن إلى سلطة تسهم في توجيه السلطة العمومية والمشاركة دون الرغبة في الهيمنة، مما يعني ضرورة عقلنة الفعل السياسي من خلال مناقشة الحجة بالحجة.

ينبغي أن تكون النقاشات موسعة وبطريقة عقلانية، وكلما وسعنا من دائرة النقاش كلما فككنا السلطة المركزية، كما أن النقاش يسهم في نشر القيم الأخلاقية لممارسة الفعل السياسي، لأن غاية الديمقراطية التشاورية هو بناء فكرة المواطنة الحقيقية في أفق ديمقراطي وأخلاقي ومؤسسي، ولا يمكن أن يصل المجتمع إلى هذا المستوى من المواطنة إلا إذا حدث انسجام بين المواطنين والمؤسسات المعبرة عن الإرادة العامة، وهذا ما يطلق عليه هابرماس بالمواطنة الدستورية، وهي مواطنة قائمة على مبدأ الشعور بالانتماء للوطن بدل الانتماء للقبيلة والعرق واللغة والدين، ويمكن القول أن مفهوم مفهوم المواطنة في الديمقراطية التشاورية منسجم مع القيم والمبادئ الإنسانية الكونية، وهذا يفيد ضرورة تجاوز المفهوم التقليدي لمفهوم الدولة والمتعلق بالهوية، إلى مفهوم الدولة في أفق مدني وقانوني أو في أفق تعاقد اجتماعي يحدد الجوانب الاجرائية التي تنظم حياتهم المشتركة في ظل قانون توافقي يتأسس على العدالة والمساواة في المواطنة. وعليه فالمواطنة الدستورية هي خروج عن المواطنة بمعناها القومي (Nationalisme) أو العرقي الذي كان سائدا، لأن القومية فقدت فاعليتها السياسية رغم حضورها التاريخي كذاكرة فقط، لهذا يدعو هابرماس إلى أحداث قطيعة مع ما يسمى الدولة القومية والتوجه إلى بناء مفهوم جديد للدولة يركز على المفهوم السياسي في أفق عالمي. هذا الطرح قد يأتي من يعترض عليه على اعتبار أن الأحداث اليوم وما يجري من صراعات وحروب كلها تعبير عن

محاولات إعادة مفهوم القومية إلى الساحة السياسية، كما يحدث في الصراع الروسي الأوكراني. أين يتم الاستثمار في عناصر الهوية التقليدية.

وإذا كانت القومية في السابق تعتمد في محاولة خلق الانسجام بين أفراد المجتمع على اللعب على عناصر الهوية والذاكرة والتاريخ والقومية الاثنية والدين فإن الديمقراطية التداولية (la Démocratie délibérative) هي العامل القادر على ادماج الأفراد في المشروع الوطني بأبعاده الاجتماعية والإنسانية، والممارسة الديمقراطية هي الآلية الوحيدة التي تنمي الشعور بالانتماء إلى الوطن وإلى الإنسانية في صورتها الكونية، أي يمكن أن تتشكل هوية بعدية بعد تأسيس دولة المؤسسات في أفق الديمقراطية التشاركية، والمواطنة الدستورية لا تحتاج إلى نصوص قانونية بقدر ما تحتاج إلى قيم أخلاقية كونية، تضمن للجميع حق المواطنة العالمية (Habermas, 2005). والمواطنة الدستورية تفترض في نظر هابرماس توحيد المواطنين حول قوانين مجردة لها خاصية الكونية (Habermas, Après l'état nation, 2000).

أعتقد أن كل المجتمعات مطالبة بإعادة بناء ثقافتها في أفق مفهوم الديمقراطية التشاركية أو التداولية، وهذا بغض النظر عن مصدر الفكرة أو الطرح، على اعتبار هذا النموذج هو أسلوب يسمح للمواطنين بالانخراط في مناقشة قضاياهم السياسية والقانونية واثرائها بكل حرية ومسؤولية، وكلما كانت القوانين صادرة عن حوار حقيقي كلما كانت تتمتع بالشرعية والمصداقية، ويمكن الإشارة إلى تجربة الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر فعلا نموذجا للديمقراطية التشاورية أو مابعد الأمة، فال مواطن في تلك المجتمعات بعدما كان مجرد عضو أو عدد صار كائنا فعالا في صناعة القوانين وتغييرها وحتى تطبيقها، وبهذا الطرح يكون هابرماس قد ساهم بطريقة ما في تقديم تصور بديل عن المفهوم الذي كان سائدا عن الفعل الديمقراطي، لأنه ينقلنا من الديمقراطية المرتبطة بالقومية والهوية إلى ديمقراطية تداولية لها الطابع الكوني كأفق للتعددية الثقافية، والديمقراطية ببعدها الكوني هي فضاء لتحقيق التفاهم الممكن بين كل الثقافات. والتفاهم مرهون بالحوار العقلاني الذي يجنبنا كل مظاهر العنف والتطرف. ولن تفلح البشرية إلا إذا تحولت من

مستوى المواطنة القومية إلى مستوى المواطنة العالمية، مواطنة تتمتع بكل الحقوق المتجاوزة لحدود الدولة بمعناها التقليدي، خاصة في ظل هيمنة العقل التقني. وينبغي التفكير في علاقة الفعل الديمقراطي بالجانب التقني وكيف تؤثر التقنية على النموذج الجديد الذي يقترحه هابرماس؟ ولعل الإجابة على هذا التساؤل تستدعي منا النظر في بعض التجارب المعاصرة مثل التجربة الأمريكية التي تعتمد على التقنية بصورة كبيرة، في بناء الوعي الديمقراطي ونشر ثقافة المواطنة، عبر إتاحة الفرصة لكل المواطنين للمشاركة في النقاشات السياسية عبر مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، وتوظيف التقنية يسهل على المواطن الاطلاع على البرامج المقترحة ومقارنتها ببعضها البعض ومدى استجابتها لتطلعاته ورهاناته، وعبر النقاشات يمكن للمترشح من إثراء برنامجه وتصويب أخطائه، كما أن التقنية يمكن أن تعزز الشفافية والرقابة وفضح الفساد، وفي المقابل قد تؤثر التقنية سلبا على الفعل الديمقراطي مثل تزيف الوعي وحشد الجماهير لصالح جهة معينة تملك المال والسلطة، وتبقى التقنية سلاح ذو حدين إيجابي وسلبي، وتتحدد إيجابياتها وسلبياتها بدرجة وعي المواطنين. وينبغي التساؤل اليوم هل يتم تقنين الفعل السياسي أم تسييس التقنية؟ وهذا ما حاول الإجابة عنه في كتابه "la technique et la science comme idéologie" وفي هذا المنجز يقر بعدم براءة السياسة من التقنية، أو علمنة الفعل السياسي ومحاولة شرعنة ما هو سياسي بتأسيسه على العقلانية التقنية. وهذا ما توصلت إليه المجتمعات الغربية في عصر الذكاء الاصطناعي الذي وضع كل المفاهيم المتداولة في الحقل السياسي موضع تساؤلات فلسفية ورهانات إبستمولوجية وأنطولوجية.

ونظرية هابرماس لم تسلم من بعض الانتقادات، فقد اعتبرها البعض مغرقة في الميثالية ولا يمكن تطبيقها على أرض الواقع، وكأن هابرماس تجاهل الواقع السياسي الذي تعيشه الشعوب، فهو يفترض عوالم ميثالية، كما أن نظرية هابرماس في نظر أكسيل هونيث تركز على الجانب اللغوي مهملتا باقي الجوانب المؤثرة في حياة الإنسان المعاصر، لهذا رفض هونيث اختزال نظرية الفعل التواصلي في النموذج اللغوي، ويقترح العمل على إثراء النظرية

وتوسيع مجالاتها لتشمل ما هو خارج اللغة مثل الاعتراف المتبادل (أخلاقيات الاعتراف (Ethique de La reconnaissance). كبدل لأخلاقيات المناقشة والحوار، كما أن هابرماس لم يولي أهمية كبيرة لتأثر التقنية على الفعل السياسي أو الديمقراطية، وهو لا يزال خاضعا للبراديغم الكلاسيكي، في حين البشرية تجاوزت ذاتها عبر استعمال التقنية في ممارسة الفعل التواصل، وصارت كل المفاهيم موضع تداول ونقاش عام، وحتى الديمقراطيات الراسخة والعريقة تخضع للانتقادات، مما يجعل مستقبل الديمقراطية مهدد في المستقبل.

4. خاتمة:

يمكن تلخيص نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- الفعل السياسي يتأثر مباشرة بالثورات التقنية أو التكنولوجية في بعدها التواصل.
- الديمقراطية قد تتأثر سلبا نتيجة هيمنة العقل التقني، أين صار بإمكان العقل التقني توجيه الرأي العام لحد صناعته.
- العقل التقني قد يسهم في تشويه الفعل الديمقراطي في حالة غياب الرقابة الأخلاقية أو الالتيقية.
- ينبغي الاستثمار في الذكاء الاصطناعي فيما يخدم الفعل الديمقراطي عبر التحكم في التقنية.
- المجتمعات المعاصرة تشهد تحول جذري على مستوى الفعل السياسي فهي في حالة تقييم للتجربة الديمقراطية في صورتها الليبرالية للتحول إلى الديمقراطية التداولية.
- الديمقراطية التداولية تستثمر في التقنية المعاصرة من وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي بهدف إعادة تأسيس الكثير من المفاهيم لتستجيب

لمتطلبات الراهن: من مواطنة متعددة الهويات إلى حوار وتعايش في أفق الاختلاف الطبيعي.

- ينبغي فتح نقاشات جادة ومسؤولة حول مفهوم الديمقراطية التداولية أو التشاركية لتهيئة مجتمعاتنا مثل هذا النموذج في الديمقراطية.

5. قائمة المراجع:

- 1) Habermas .(2000) .*Après l'état nation* .paris: une nouvelle constellation politique Fayard.
- 2) Habermas .(2005) .*l'état de droit démocratique* . France,Gallimard.
- 3) J.habermas .(1978) .*l'espace public archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise* ,traduit par marc b de Launay,Ed, Payot.
- 4) Jürgen habermas .(2003) .*au-delà du libéralisme et républicanisme la démocratie délibérative* .France.
- 5) Jürgen HABERMAS .(1997) .*Droit et démocratie. Entre faits et normes*) .traduit de l'allemand par Rainer Rochlitz et Christian Bouchindhomme ,Paris: Gallimard, nrf essais.

6) ألان تورين. (2000). *ما الديمقراطية* . ترجمة، عبود كاسوحة، المترجمون دمشق: منشورات وزارة الثقافة السورية.

7) بول ريكور. 2005. الذات عينها كآخر. ط1، ترجمة وتقديم وتعليق جورج زيناتي، المنظمة العربية للترجمة بيروت لبنان.

8) يورغن هابرماس. (2006). *مستقبل الطبيعة الإنسانية نحو نسالة ليبرالية* (المجلد ط1). ترجمة، جورج كتورة المكتبة الشرقية، المترجمون.

